"النظام السياسي لسلطنة عمان وعلاقتة مع مجلس التعاون الخليجي"

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي(*)

المقدمة

في العام ١٩٧٠ تولى الحكم السلطان "قابوس بن سعيد" وتم الاعلان عن عهد جديد ستشهده سلطنة عمان بعد توليه للسلطة خلفاً لوالده"سعيد بن تيمور" فقد تميزت حقبة الاخير بالتقهقر والتراجع في جميع مجالات الحياة ،وقد تركز اداء النظام السياسي في عمان في عهد "السلطان قابوس " على جعل مرتكز اهتمام العمانيين بالدولة والعمل على رفع مستوى اداء المؤسسات الناشئة فيها بدلاً هيمنة الافكار القبلية، ومما اسهم في تطوير العمل السياسي في عُمان قيام السلطان"قابوس بن سعيد" بإحياء تجربة الشورى وكانت تعرف فيما سبق باسم "مجالس السبلة"وهي عبارة عن مجالس للشورى وتبادل الراي والافكار وتم احيائها بما عرف بالبرلمان المقترح، مما يحسب للسلطان كجوانب ايجابية في دعم المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي ،والسلطان قابوس "ادرك ان شعبيته تعود الى سياسة الانفتاح والتجديد التي انتهجها والتي ادت الى تنمية عمان وتقدمها ، ،ولكن في السنوات الاخيرة بدأ جيل الشباب في عمان يفكر في مستقبلالسلطنة ومن سيخلف السلطان في ظل عدم وجود بديل مؤهل لذلك مع تقدم العمر والمرض الذي الم به، فهناك مؤشرات تشير الى مرض السلطان وعدم قدرته على قيادة السلطنة مستقبلاً ،ولا يمكننا ونحن نتحدث عن النظام السياسي في عمان ان نتجاوز كونها احدى دول مجلس التعاون الخليجي وتقوم بدور سياسي فاعل على صعيد العمل الداخلي في المجلس وكذلك مع محيطها الاقليمي ولاسيما في السنوات الاخيرة فضلاً عن كونها على الدوام تأخذ موقف الحياد او موقف مغايرلدول المجلس وخاصة في طبيعة علاقتها مع جمهورية ايران الاسلامية ،وعليه سينطلق بحثنا من فرضية مفادها ان النظام السياسي في عمان سيواجه المزيد من

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد

التحديات في حال خلو منصب السلطان مما يقود الى فوضى داخلية مالم توضع آلية واضحة لانتقال السلطة ،متزامنة مع التغييرات التي تشهدها الدول العربية وتصاعد المطالب الشعبية في ظل عدم الاستقرار السياسي الذي طال دول الخليج العربي وموقف السلطنة من الاحداث المتسارعة وعدم الاستقرار في المنطقة.

وعليه سيتم تناول البحث من خلال المباحث الاتية :

المبحث الاول :نظرة عامة عن نشأة الدولة العمانية الحديثة .

المبحث الثاني:نظام الحكم وآليات عمل النظام السياسي العماني .

المبحث الثالث :طبيعة علاقة سلطنة عمان مع دول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الاول :نظرة عامة عن الدولة العمانية الحديثة

سلطنة عمان دولة تنتمي الى دول مجلس التعاون الخليجي، تقع في غرب آسيا وعاصمتها مسقط، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية وتحتل الموقع الجنوبي الشرقي من الخليج ،وتبلغ مساحتها ٣٠٩،٥٠٠ كيلومتراً مربعاً ويحدها من الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي جمهورية اليمن ومن الشمال الغربي الامارات العربية المتحدة وتشترك في حدودها البحرية مع ايران وباكستان والامارات واليمن،ولديها ساحل جنوبي مطل على بحر العرب وخليج عُمان من الشمال الشرقي، ويمثل الاسلام ٩٥%من مجموع السكان المعتنقين لهذا الدين،ويمثل السابع من تشرين الاول ١٩٧١ تأريخ انضمامها للأمم المتحدة[١] وتتميز سلطنة عُمان بتوافر الكثيرمن الثروات الطبيعية اهمها النحاس والفضة والذهب والغاز الطبيعي والنفط ،ومع التطور في استخراج النفط في سلطنة عًمان وبالتحديد منذ سبعينيات القرن العشرين بدأت عمان في تبني نظرة تنموية شاملة ومتدرجه، شملت القطاعات المتنوعة في الدولة من خلال خطط تنموية واقتصادية طويلة وقصيرة المدى

[١])ينظر:محمدالجابري،موسوعة دول العالم حقائق وارقام ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة،٢٠٠٤،ص١٧٨ وينظرايضا: سلطنة عُمان،أطلس بلدان العالم لاروس، عويدات للنشر والطباعة، بيروت ،٢٠١٣،ص٧٠ وينظر: سلطنة عمان، ويكيبديا: الموسوعة الحرة،٢٠١٥،ص١ http://www.ar.wikipedia.org/w/index

مما ادى الى اتساع الطلب على استقدام العمالة، نظراً لعدم توافر القوى البشرية الوطنية المدربة بالصورة الكافية لتنفيذ الانشطة المختلفة التي اعتمدتها الدولة( ).

وتتمتع عمان بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي مستقر في العموم واقتصادها نفطي اذ انها تحتل المرتبة ٢٣ في احتياطي للنفط على مستوى العالم والمرتبة ٢٧ في احتياطي الغاز ،وتحتل السلطنة المرتبة ٦٤ من بين اكبر اقتصادات العالم ،ويتم تصنيف سلطنة عمان بوصفها تمثل ضمن الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع وتصنف في المرتبة ٥٩ عالمياً من البلدان الاكثر سلمية وفقاً لمؤشر السلام العالمي وتشتهر بأنها أحد اهم مراكز المذهب الاباضي(*)اذ يعد المذهب الاساس في الحكم بالاضافة الى وجود المذهب السني والمذهب الشيعي وكل المذاهب متجانسة مع بعضها البعض بلا أي خلاف ( )، ويمكن تقسيم المراحل التأريخية[٣] التي مرت بها عمان الى

اولاً :تاريخ عمان قبل الاسلام :

لسلطنة عمان تاريخ طويل موغل في القدم يعود الى ٣٠٠٠ عام ق.م ،وفي القرن التاسع قبل الميلاد هاجرت القبائل العربية الى عمان ،وفي القرن الرابع قبل الميلاد سيطرت فارس على شمال البلاد ، و عمان تمتلك تأريخًا قديماً لدول مستمرة ولكن اجزاء من سلطنة عمان اليوم شكلت محطات تجارية في التأريخ القديم وظهرت منطقة "مجان" في النصوص السومرية في البلاد الرافدين وكانت المنطقة مرتبطة بالنحاس والتي كانت عنصراً مهماً في الصناعة لحضارات بلاد الرافدين القديمة ( ).

---

[٢])ينظر بالتفصيل: السكان والتنمية في سلطنة عمان، المركز الوطني للاحصاء والمعلومات ،سلطنة عمان،٢٠١٤،ص١٥.

(*)المذهب الاباضي ينسب الى عبدالله بن إباض احد تلاميذ جابر بن زيد واضع المذهب وعالمها،والاباضيون قبل انتسابهم الى عبدالله بن إباض يصفون انفسهم بأسم الجماعة المؤمنة المسلمة او اهل الدعوة او اهل الاستقامة وعملت الاباضية في كل العهود على ان يكون دستور الدولة هو القرأن والسنة النبوية وان يلتزم رئيس الدولة وعماله وقد اختار الاباضيون في عمان طوال تاريخهم طريق الاعتدال وابتعدوا عن التطرف ويرى الاباضيون ان الامامه تجوز لكل مسلم حتى ولو كان عبداً حبشياً شريطه ان يكون الامام قوي الشخصية وحجة في الدين ويصرون على عزل الامام الجائر .

[٣]) ينظر :ويكيبيديا :الموسوعة الحرة،مصدر سبق ذكره،ص١-٢ .

[٤])المصدر نفسه،ص٣، وينظر :محمد الجابري ،مصدر سبق ذكره،ص١٧٨.

(*)الجلندي بن مسعود اصبح اماماً في العام ٧٥٠ م وهواول شخص يحمل لقب امام وكان اماماً فاضلاً تقياً عادلاً ،فاستقامت له الامور وأرسى للامامة قواعدها واقام لها معالمها ومنذ انتخابه نزع الاباضيون في عمان الى الانفصال عن دول الخلافة.

ثانياً :دخول الاسلام:

كان العمانيون من اوائل الناس الذين دخلوا في الاسلام ويرجع الفضل في تحولهم الى الاسلام الى القائد"عمرو بن العاص" ،الذي بعثه محمد صلى الله عليه وسلم حوالي ٦٣٠ م لدعوة "جيفر" وعبد النبي الجلندي(*) حكام عمان في ذلك الوقت لقبول الايمان والدعوة الى الاسلام واصبحت عمان يحكمها رئيس منتخب وهو الامام ،وخلال السنوات الاولى من البعثة الاسلامية لعبت عمان دوراً رئيساً في حروب الردة التي حدثت بعد وفاة الرسول محمد علية الصلاة والسلام ،وايضاً شاركوا في الفتوحات الاسلامية براً وبحراً في العراق وبلاد فارس (ايران) وخارجها ،وكان الدور الابرز في سلطنة عمان في هذا الصدد من خلال انشطتها التجارية والملاحة البحرية الواسعة في منطقة البحيرات العظمى الافريقية( )[٥].

ومهما قيل عن حدوث تطور واضح في دول الخليج العربي اثر اكتشاف النفط فان التطور نحو بناء الدولة العصرية تم في إطار التدريج،اما في سلطنة عمان فقد كان التحرك بطيئاً حين رفض "سعيد بن تيمور" كل مظاهر التحديث ،وفجأة شرع خلفه السلطان (قابوس بن سعيد) في عملية التحديث مبتدأ من الصفر ،وربما استطاع ان يحقق اهدافه بصورة افضل لولا اندلا ع ثورة ظفار(*) التي كلفت الحكومة جهداً كبيراً في التصدي لها قبل ان تتفرغ لعملية التطوير ،وقد واجه السلطان "قابوس "عقبات حينما بدأ تنفيذ سياسة المنشودة في ارساء دعائم الدولة الحديثة فهو نفسه قد حرم من التدريب على الحكم بسبب معاملة ابية له بعزلة في قصر "صلالة"، وكان والدُه قد حرم البلاد من الحصول على التعليم سواء في الداخل اوفي إرسال بعثات الى الخارج فاتجه الشباب استجابة لنداء المعارضة للتعلم في جامعات الدول الاشتراكية،وانطلاقاً من الواقع الصعب فقد اكد "قابوس بن سعيد" لشعبه قائلاً "اني اعدكم بان اول ماافرضه

---

٥) ينظر: د.سعيد عبد الفتاح عاشور ،تاريخ اهل عمان ،وزارة التراث القومي والثقافة،سلطنة عمان، ١٩٨٠، ص ٤٠-٤١، وينظر:سلطنة عمان، الموسوعة الحرة، مصدر سبق ذكره، ص٣-٤ .

على نفسي ان اجعل الحكومة عصرية وسأعمل وبأسرع وقت ممكن لجعلكم تعيشون سعداء وبمستقبل افضل "[٦].

لقد تميزت حقبة السبعينيات باندفاع كبيرلاقامة الدولة الحديثة وذلك لتلبية ثلاث متطلباترئيسةهي:[٧].

١-بناءالاسس الرئيسة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،اذ كان من الصعب على النمو الاقتصادي ان يشق طريقه من دون وجود شبكة مواصلات واجهزة اتصال ومحطات توليد الطاقة ،ومن ناحية اخرى فان التطور الاقتصادي لايستطيع الاستمرار والازدهار دون نظام حديث للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ،ولهذا من المؤكد ان يكون لبناء الطرق ومحطات الكهرباء وافتتاح المدارس والمستشفيات اولوية كبيرة.

٢-رفع مستوى المعيشة للشعب العماني ،فمع ان المجتمع في مطلع السبعينيات من القرن الماضي كان مجتمعاً تقليدياً يعيش غالبية على الزراعة وبمستوى الكفافوالفقر،الاان تطلعات هذا المجتمع الاقتصادية كانت لحد كبير متأثرة باوضاع المجتمعات الاستهلاكية الثرية المجاورة في الخليج ،فكثيراً من العمال العمانيين كانوا يعملون في تلك الاقطار ويطمحون الى حياة مشابهة في عمان مع قدوم الثراء النفطي .

٣-توجيه جزء من عائدات النفط للاستثمار عن طريق اقامة صناعات مؤهلة لتوليد مصادر جديدة للدخل القومي تساعد في المستقبل على الاستغناء عن عائدات البترول، لانه مورد طبيعي ناضب .

٤- لقد استغلت الحكومة العمانية فرصة التطورات النفطية الحادثة في المنطقة وبخاصة في مجال عقود النفط ،حيث ادخلت الحكومة نفسها شريكة مع شركه نفط عمان بنسبة٢٥%،ثم اتفقت مع الشركة ليبلغ نسبة مساهمتها٦٠%مما ادى الى مساهمة زيادة اسعار النفط في زيادة عائدات النفط فارتفعت من ٤٧،٩ مليونريال عماني الى ٣٧٣ مليون ريال عماني لذلك كان دخل النفط هو الدخل الاساسي للحكومة اذ تجاوزت نسبته ٩٠%، وقد صاحب الاهتمام بمورد النفط قيام الحكومة العمانية

---

[٦])ينظر:د.ابراهيم محمد ابرهيمشهراد،الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين١٩١٣-١٩٧٥،دار الاوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،١٩٨٩،ص٣٢١-٣٢٢.

[٧])المصدر نفسه ،ص ٣٣٢-٣٣٤ .

بازالة الضرائب والرسوم الداخلية كمدخل للاصلاح الاقتصادي على الصعيد الداخلي ، بالاضافة الى التركيز على انشاء الطرق والموانئ والمطارات بغية تسهيل انتقال الخدمات والسلع بخلاف فائدتها السياسية حيث يقوي الوضع السياسي والاجتماعي والتقليل من الخلافات التأريخية بين المناطق الساحلية والداخلية [٨] ومنذ تولي السلطان "قابوس بن سعيد " مقاليد الحكم في العام ١٩٧٠ سعى الى بناء دولة عصرية ودعا المواطنين كافة من داخل عمان وخارجها بمعتقداتهم السياسية المختلفة الى المشاركة في التنمية مقدماً القدوة في التسامح وسعى كذلك الى توطيد مكانة السلطنة اقليمياً وعربياً وعالمياً [٩] .

كما يحسب ايجابياًللسلطان"قابوس" انه ادرك ان شعبيته كان مردها سياسة الانفتاح الجديد التي انتهجها مقارنة بأسلوب المهادنة التي كان بحاجة اليه لاثبات ذاته سريعاً امام رعاياه وعوضاً عن الاستحياء من ارث ابيه ،فقد نأى بنفسه جهاراً عن "سعيد بن تيمور" معلناً انه ((في الماضي لاحظت بقلق متزايد واستياء عميق عجز والدي عن السيطرة على مقاليد الامور ، وابدت اسرتي وقواتي المسلحة الآن ولاءهم لي ،وقد غادر السلطان السابق البلاد واتعهد بأن اول شئ سأكرس له نفسي سيكون العمل سريعاً علىٰ تأسيس نظام حديث للحكم))[١].

ومن مظاهر الاصلاح التي قادها السلطان "قابوس" بعد انتقاله الى مسقط قام بتعيين عمهُ "طارق بن تيمور" رئيساً للوزراء وأقال من السلطة الشخصيات البارزة المرتبطة بالنظام السابق وطرد الميجور "ليسلي شونسي" القنصل العام البريطاني آنذاك لعدم الكفاءة وحرر العبيد وافرج عن السجناء ودعم إصدار صحيفة اسبوعية مستقلة (الوطن) وصادق على تأسيس محطتي إذاعة في مسقط وصلالة ،كما اصدر عفواً عن العمانيين في المنفى والذين كانوا تأمروا على "سعيد" وشجعهم على العودة والاسهام في

---

[٨] المصدر نفسه،ص٣٣٤.

[٩] سعاد بنت محمد بن علي بن سليمان ،الحداثة في تجربة التنمية العمانية ندوة عمان ٣٥ عاماً من التنمية المستدامة ، وزارة الاعلام العمانية ،مسقط،٢٠٠٥ ،ص٢٥٨.

[١] جوزيف كشيشيان ،المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عمان مركز الخليج للأبحاث ،دبي ،الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٥،ص١٨ .

المجتمع الجديد وتعهد بالانفاق على برنامج "للتعمين" (*)والذي من شأنه تمكين العمانيين من استعادة سوق العمل من الوافدين للبلاد ،وقد قام السلطان بتغيير اسم البلاد من مسقط وعمان واختار علماً جديداً للبلاد واولى قدراً كبيراً من الاهتمام بحرب ظفار وادراك استحالة تحقيق الوحدة الوطنية من دون رؤية تشاركة فيها اغلبية العمانيين [١].

كما يلاحظ ان للعمانيين هوية اجتماعية وثقافية متميزة رغم ان المجتمع البشري متنوع وعميق وثري في جوانبه الثقافية والاقتصادية والدينية ومن الامور المهمة لفهم الشخصية العمانية هو الرجوع الى سياقها التأريخي والى الهجرات العديدة من والى السلطنة وغيرها من دول العالم والاختلاف والتعدد صيغ في إطار الوحدة الوطنية نتيجة رؤية القيادة للسلطنة التي استفادت من ثراء التنوع بعيداً عن التفرقة وكذلك عن طريق ترسيخ مبادئ التعاون والتماسك فيما بين العمانيين وتفعيل مشاركتهم في تحمل جهود التنمية وبناء الوطن [٢].

وضمن الخطط التي وضعها السلطان "قابوس" لبناء الدولة الجديدة هو السير في طريق التنمية والتي سارت على اسس حددها في رأس الهرم في تنمية الموارد البشرية وانشاء البنية التحتية وإقامة دولة المؤسسات، وشكلت العقود الماضية حقبات ومراحل التاريخ العماني الحديث لما تأسس فيها من انجازات على رأسها تحقيق التنمية وتطوير للحكم وإرسائه على اسس راسخة واضحة وترسيخ للحكومة المؤسسة ذي هيكل تنظيمي للدولة والمؤسسات والمجالس والهيئات [٣].

في ضوء الطرح السابق نرى ان لشخصية السلطان "قابوس بن سعيد" دوراً كبيراً في بناء سلطنة عمان الحديثة والذي وضع عمان على الطريق الصحيح وعد من

(*)التعمين هي سياسة يتبعها النظام السياسي في سلطنة عمان وهي عبارة عن سياسة توطين الوظائف وحصرها بالسكان العمانيين الاصليين بمعنى توفير الوظائف للمواطن العماني كالشرطة والجيش وسيارات الاجرة ،وحظر الموظفين الوافدين من العمل في الوزارات والمؤسسات الرسمية العمانية الا عند الضرورة القصوى وفي حال وجود نقص في الكفاءة والخبرة لدى الكادر الوطني .

[١] المصدر نفسه،ص٢٠ .

[١] سعاد بنت محمد بن علي بن سليمان ،مصدر سبق ذكره،ص٢٥٩ .

[١] المصدر نفسه،ص٢٦٠-٢٦١

الزعماء الذين يصنعون تاريخ دولهم وينتجون ثقافة متميزة قائمة على النهضة والتنمية المستدامة والتي وصلت بالسلطنة الى مصاف الدول العصرية المتقدمة حسب رأي المحللين الدوليين، كما وضعت الحكومة العمانية منذ سبعينيات القرن الماضي اساساً للتنمية المستدامة عبر مراحل متتابعة الى ان وصلت الى الوقت الحاضر ،فضلاً عن ذلك يعد النظام السياسي في سلطنة عمان متطور من حيث طرحه لقضايا سياسية غاية في الاهمية تتعلق بالمواطنة والمشاركة السياسية والحكم الديمقراطي ودور المرأة في المجتمع العماني وهذا مانراه لاحقاً.

المبحث الثاني :نظام الحكم وآليات عمل النظام السياسي العماني

لقد اكد السلطان "قابوس بن سعيد" منذ توليه الحكم في العام ١٩٧٠ على الديمقراطية وعلى استلهام الشورى في كل امر يمس المواطن وقد مرت السلطنة على مدى العقود الماضية بسلسلة اجراءات على هذا الصعيد حتى تكوين مجلس الشورى عام ١٩٩١ والذي يشبه كثيراً برلمانات الدول المتقدمة ،وبانشاء المجلس كهيئة استشارية تستمر ولايتها لمدة ثلاث سنوات شهدت التجربة الديمقراطية في عمان تطورات تدريجية جاءت على شكل مجموعة من التعديلات التي رسمتها المراسيم السلطانية المتتابعة التي بلغ عددها مايقارب من ١٢ مرسوماً خلال المدة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧/١٢/١٦ الامر الذي دفع الاوساط السياسية العالمية الى الاشادة بتجربة الشورى العمانية التي اثبتت نضجها [٤].

واعتمد منهج الاصلاح في سلطنة عمان على دعامتين رئيستين [١] :

الاولى: فهم التغيرات التي ترتبت على تطور منطقة الخليج العربي محلياً واقليمياً عالمياً ، والاستجابة للظروف التي اوجدتها على مدى عقود ثلاثة منذ السبعينيات من القرن الماضي كي تتوافق عمليات التحديث مع بعضها البعض اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ،وحتى يضمن الحكم السيطرة على حجم تدفقها الطبيعي من اعلى

[١] سمير فاروق حافظ، التحول الديمقراطي في عمان نحو مزيد من المشاركة، شؤون خليجية، العدد٣٥، خريف ٢٠٠٣، ص٧٣ .

[١] محمد شحات عبد الغني ،تجربة الإصلاح السياسي في سلطنة عمان :المنطلقات والمعوقات ،مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،لندن ،مايو ،٢٠٠١ ،ص١-٢ .

قمة الهرم السياسي بما يكفل تجنب المساس بخصوصيات المجتمع الثقافية خاصة والحضارية عامة ،ولم تسبقه ضغوط شعبية ممثلة في تقديم عرائض شأن بعض تجارب دول المنطقة منعاً لما قد يجره ذلك من تداعيات على استقرار البلاد السياسي من تهديد لمكتسباتها الوطنية .

ثانياً :اما الدعامة الثانية فهي إرساء وبالتالي استكمال اسس بناء دولة المؤسسات والقانون وفقاً لحالة التطور السلمي المتدرج التي يشهدها النظام والمجتمع العماني، وهو ما انعكس بدرجة او بأخرى على حالة الاستقرار العامة للدولة وآليات عملها، وكانت البداية في هذا السياق من خلال مجموعة من المجالس الاستشارية النوعية والمتخصصة كمجالس الزراعة والصناعة والخدمة المدينة وغيرها والتي انشئت في السبعينيات من القرن الماضي وتحديداً في العام ١٩٧٦ اي بعد الاستقلال بخمس سنوات فقط.

وهنا سيأتي الحديث عن التاريخ الدستوري للنظام السياسي العماني وسيساعدنا على فهم ما طرأ من تغيرات جذريه في النظام .

أ–التأريخ الدستوري للنظام تعود بداية تجربة الشورى في سلطنة عمان الى إحياء السلطان "قابوس بن سعيد " لما يعرف بأسم "مجالس السبلة" التي كان يلتقي فيها أبناء القبائل شباباً وشيوخاً لكي يناقشوا كافة الأمور والقضايا والاشكاليات التي تشغلهم ، وتم إحياء تلك المجالس بصورة أكثر تطوراً فيما عرف ب"البرلمان المفتوح" من خلال اللقاءات الشعبية التي دأب السلطان "قابوس "على عقدها مع المواطنين خلال الجولات السنوية التي كان يقوم بها ومازال، لمختلف انحاء السلطنة ، ولقد كان لهذه المجالس دورها الهام على صعيد عملية التطوير السياسي،بالنظر الى ماانطوت عليه من دلالات كبيرة تمثلت في تحفيز عملية المشاركة السياسية وإزالة الحواجز النفسية بين الحاكم والمحكوم ، ومع بداية حقبة الثمانينيات من القرن الماضي اتسعت دائرة تجربة الشورى العمانية من خلال قيام المجلس الاستشاري الذي حل محله عام ١٩٩١ اسم جديد وهو "مجلس الشورى وتمتع بصلاحيات اكثر اتساعاً من سابقه ، وفي العام ١٩٩٦ وفي مبادرة جديدة على طريق الاصلاح السياسي المتدرج صدر

"النظام الاساسي للدولة" والمكون من ((٨١)) مادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع واعتبر اول دستور للبلاد [١٦].

لقد نص النظام الاساسي على وجود مجلس اعلى للبرلمان هو مجلس الدولة وقد انشئ في ١٩٩٦/١١/١٨ ويتكون من ٤١ عضواً غير ان المهمات الدقيقة لهذا المجلس وطبيعة علاقته مع مجلس الشورى المنتخب لم تحدد ،ويعين السلطان اعضاءه وكان لمدة ثلاث سنوات ،وقد شهد مجلس الدولة تعديلاً مهماً حيث كان القانون يحدد الايزيد عدد اعضاء المجلس على نصف اعضاء مجلس الشورى وجاء التعديل بالمرسوم السلطاني رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٠ والذي نص في مادته الاولى على ان ((يتكون مجلس الدولة من عدد من الاعضاء لايتجاوز عدد اعضاء مجلس الشورى يعينون بمرسوم سلطاني ،وبهذا التعديل تم رفع عدد اعضاء مجلس الشورى ،وبناء على هذه المادة تم تعيين اعضاء المجلس للمدة الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٣ وزاد عدد اعضائه الى ٤٨ عضواً ،وتمثل المشهد الثاني والذي يدل على تطور مجلس الدولة في دخول خمس نساء الى المجلس ما يتم تجديد العضوية لمدد اخرى غير محددة [١٧].

ان نظام الحكم في سلطنة عمان وراثي تنتقل الخلافة فيها الى ذكر من سلالة "تركي بن سعيد" بن سلطان ،ووضح النظام الاساسي الذي يعد مساوياً للدستور عملية الخلافة الملكية ،فخلال ثلاثة ايام من خلو منصب السلطان يقرر مجلس العائلة الحاكمة من يخلفه على العرش ،واذا لم تتفق العائلة الحاكمة على خليفه يقر مجلس الدفاع الوطني تعيين الشخص الذي اختاره السلطان في رسالته الى مجلس العائلة،ونصت المادة ٩ من النظام الاساسي على ان السلطة في السلطنة تقوم على الشورى [١٨].

---

[١]ينظر أحمد منيسي، ،التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية : دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ،٢٠٠٩، ص١٠٥ ،ينظر ايضاً:محمد شحات عبد الغني ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٤-٧٥.

[١]سمير فاروق حافظ ،مصدر سبق ذكره ،ص٧٧ .

[١] سامح سعيد عبود،غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ،مكتبة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،القاهرة ،٢٠٠٩،ص٢٥٥

ب–الفصل بين السلطات

هناك هناك ثلاث سلطات يسير بموجبها النظام السياسي في عمان ولكل منها اختصاصها :

١–السلطة التنفيذية:

لقد شملت عملية تحديث السلطات في سلطنة عمان عند تولي السلطان "قابوس" السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فقد تم تحديث السلطة التنفيذية عبر تأسيس ثلاثة أبنية ذات مهام تنفيذية وتطويرها وهي المديريات والوزارات والمجالس المتخصصة ،مثل مجلس التخطيط الاقتصادي ومجلس الدفاع الوطني ومجلس البترول والغاز الطبيعي ومجلس شؤون المالية ، ويعد السلطان "قابوس بن سعيد" رأس الدولة ورئيس وزرائها وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة واتاحت له المادة ٤٢ من النظام مجموعة من الصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها وحددت المادة ٥ :٨ مواصفات من يتولى المنصب بكونه من ذرية السيد "تركي بن سعيد" [١].

ووفقاً للمادة (٤٢) من النظام الاساسي يترأس السلطان جلسات مجلس الوزراء او يكلف من ينوب عنه في ذلك ،ويرفع مجلس الوزراء الى السلطان التوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنفيذية والادارية ويقترح مشروعات القوانين والمراسيم،،ويترأس السلطان "قابوس بن سعيد" المجالس المتخصصة او يعين رؤسائها وسلطات المجالس المتخصصة معرفة بشكل واضح واعضاؤها يعينون بمرسوم سلطاني ،ومجلس الدفاع الوطني مسؤول عن العمل مع وزارات الدفاع والداخلية وعن تنسيق نشاط القوات الملكية المسلحة وقوة شرطة عمان ومجلس التنمية الوطني مسؤول عن التخطيط للتنمية العامة[٢].

طوال المدة من العام ١٩٧٠–١٩٨١ لم تكن هناك سلطة تشريعية بالمعنى المعروف في سلطنة عمان ، حيث كان ديوان التشريع التابع للسلطان هو الذي يعد

---

[١]) ينظر محمد شحات عبد الغني ،مصدر سبق ذكره،ص٦ ، وينظر :أحمد منيسي،مصدر سبق ذكره ،ص ٧٢–٧٣.

[٢]) سامح سعيد عبود،مصدر سبق ذكره،ص٢٥٥–٢٥٦ .

القوانين ويرفعها للسلطان ليوقعها فتصبح تشريعاً رسمياً ،وظل هذا الوضع قائماً حتى العام ١٩٨١ ، حين تم تأسيس المجلس الاستشاري يتألف النظام التشريعي العماني من مجلسين هما مجلس الدولة ومجلس الشورى ،ويتألف مجلس الدولة من٤٨ عضواً يعينهم السلطان من بين الشخصيات العمانية البارزة ،وينتخب اعضاء مجلس الشورى ال٨٢ عن طريق الاقتراع العام المحدود غير ان السلطان هو الذي يقوم بالاختيار النهائي ويأتي مجلس الوزراء معاوناً للسلطان فيرسم السياسة العامة وصياغتها وتنفيذها المادة (٤٤)من النظام ويملك السلطان فيه حقائب الدفاع والشؤون الخارجية والمالية،اما بقية الوزراء فسلطاتهم استثنائية والسلطان هو صاحب القرارات النهائية ويرفع مجلس الوزراء الى السلطان التوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والتنفيذية والادارية ويقترح مشروعات القوانين والمراسيم والاوامر والقرارات وكذلك المعاهدات والاتفاقيات تضمن العمل بموجبها ويعين السلطان نواب رئيس الوزراء والوزراء ووكلاء الوزارات والامناء العامين والمحافظين ( ) [١].

٢-السلطة التشريعية

يستطيع ان يقر في شأن نتائج الانتخابات ،ومدة ولاية المجلسين ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ،والمجلسان مستقلان عن بعضهما مالياً وادارياً ولكل مجلس لجنة عليا مؤلفة من رئيس واعضاء اخرين ،ويتسلم مجلس الوزراء تقريراً سنوياً من كل مجلس يعده مكتب المجلس ويعرضه رئيس المجلس وللحكومة الحق في تعيين لجنة تكون صلة الوصل بين هذه الجهات الثلاث كما ان رئيس كل مجلس من المجلسين يقدم تقريراً سنوياً الى السلطان ( ) [٢].

كما اوضح مرسوم انشائه رقم١٩٩٧/٨٦ أنه جاء ليمثل توسعاً لقاعدة المشاركة في الرأي بما يؤدي الى الاستفاده من خبرات اهل العلم وذوي الاختصاص ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة للصالح العام ويعكس ذلك على نحو واضح

[٢])سميرفاروق حافظ، مصدر سبق ذكره ،ص٧٧.

[٢]) ينظر : أحمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ٧٣ ، وينظر ايضاً:سامحسعيدعبود،مصدر سبق ذكره،ص٢٦٣.

الدور الحيوي والبالغ الأهمية لمؤسسات الشورى العمانية وللمشاركة الفعالة للمواطنين من خلالها في بناء الحاضر ونحو صياغة المستقبل [٣].

٣-السلطة القضائية: لقد جرت عملية تحديث وتقويم للسلطة القضائية على مستويين: اولهما خاص بتطوير القضاء الشرعي (الديني)، وثانيهما خاص بإدخال نظام المحاكم الجنائية الحديثة، وسعت عمان الى تبني نموذج الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ،ايماناً منها بالنموذج الديمقراطي وقد اصدر السلطان "قابوس بن سعيد" في العام ١٩٩٩ تعليمات تؤكد على استقلالية القضاء ولكن رغم ذلك ما زالت المحاكم تتلقى تعليماتها من الحكومة والسلطان وهو الذي يعين القضاة، وكان التطور الاهم في مجال تحديث النظام القضائي هو تشكيل المحاكم الجنائية التي تعرف في سلطنة عمان باسم المحاكم الجزائية ، وقد حدد المرسوم بقانون رقم ٢٥ لعام ١٩٢٥ اختصاصات هذه المحاكم في النظر بقضايا المخالفات والجنح ، كما نظم المرسوم المذكور سلطة هذه المحاكم في أربعة مستويات هي :محاكم الشرطة ولها النظر في جميع المخالفات بأنواعها والمحاكم الجزائية الابتدائية وتنظر في قضايا الجنح والجنايات الصغرى ، والمحكمة الجزائية ولها حق النظر في الجنايات الكبرى ، لجنة مراجعة أحكام الاعدام وموكول اليها مراجعة الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية في أحكام الاعدام فقط وشملت عملية تحديث النظام القضائي كذلك تأسيس العديد من الهيئات القضائية التجارية بداية من العام ١٩٧٢ ، حين تم تأسيس قسم للتحكيم التجاري في وزارة الاقتصاد [٤] وهناك المجلس الاعلى للقضاء ويرأسه السلطان "قابوس بن سعيد" ويضم في عضويته وزير العدل والمفتش العام للشرطة ورئيس المحكمة العليا ورئيس محكمة القضاء الاداري ويختص المجلس برسم السياسة العامة للقضاء ويكفل استقلاله ومتابعه تطويره [٥].

كما يستند النظام القانوني العماني اساساً على تقاليد الشريعة الاسلامية بحسب المذهب الاباضي ،وماتزال الاعراف والتقاليد والشريعة تحتل مكانة مهمة

---

[٢] محمد شحات عبدالغني ،مصدر سبق ذكره،ص٨٠.

[٣] ينظر : أحمد منيسي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٧٤-٧٥ وينظر ايضاً:سمير فاروق حافظ،مصدر سبق ذكره،ص٧٧ .

[٤] محمد شحات عبد الغني،مصدر سبق ذكره،ص٧٩ .

كمرجعيات تهتدي بها عملية إصدار الاحكام القضائية،على الرغم من وجود مجموعة من القوانين المقننة ،وتتضمن المادة ٦٠ من النظام الاساسي لعام ١٩٩٦ استقلال القضاء وصدرت المراسيم رقم ٩٠-٩٣ لعام ١٩٩٩ لاجل توافق القضاء مع النظام الاساسي ،وقد خففت هذه الاصلاحات الى حد كبير من تعقيدات النظام القضائي واندمجت سلطات المحاكم الخاصة ضمن نظام قانوني واحد ويفصل المرسوم الوزاري رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ مسؤوليات القضاة في التحكيم وفي التعبيرالعلني عن التطورات والآراء القانونية وإصدار الفتاوى[٢٦] .

انشأ المرسوم السلطاني رقم ٩٠ لعام ١٩٩٩ نظام محاكم من ثلاثة مستويات بدلاً من نظام المحاكم السابق المؤلف من محاكم شرعية ومحاكم تجارية ومحاكم جزائية ،وتم انشاءمحاكم ابتدائية في ٤٠ منطقة بمعدل محكمة واحدة لكل منطقة وهذه المحاكم تنظر في جميع القضايا المدنية والجنائية والتجارية ويرأس جلسات هذه المحاكم قاض منفرد [٢٨] وبعد انشاء نظام المحاكم الجديد سنة ٢٠٠١ تم تقليص صلاحيات المحاكم كانت في السابق تفصل في جميع القضايا المدنية وفي معظم القضايا الجنائية ،وترفع الاستئنافات الخاصة بقرارات المحاكم الادنى ،واي استئنافات تتجاوز المحكمة العليا ترفع مباشرة الى السلطان الذي يقرر او يحكم في المسائل المعروضة عليه وفقاً لمفهومه الخاص للعدالة ، وكانت عمان في السابق تمتلك العديد من المحاكم الخاصة مثل المحكمة التجارية ومحكمة العمل ولجنة الضرائب ومحكمة البلدية ،وتم حديثاً نقل سلطات هذه المحاكم الى المحاكم الابتدائية بموجب قانون السلطة القضائية لعام ١٩٩٩،وتبقى محكمة امن الدولة تنظرفي القضايا التي تمس الامن الداخلي [٢٩] .

كما عند الحديث عن النظام السياسي العماني نرى ان هناك خطوات اتخذتها الحكومة لدعم نظامها السياسي من خلال التأكيد على المنطلقات الاتية :

---

[٢٦] سامح سعيد عبود ،مصدر سبق ذكره،ص٢٦٥ .

[٢٨] المصدر نفسه،ص٢٦٦ .

[٢٩] المصدر نفسه،ص٢٦٦-٢٦٧ .

اولاً : تطوير اداء مجلس الشورى وتوسيع المشاركة في الانتخابات :

تعدد الاجراءات التي اتخذتها السلطنة في هذا الصدد حيث اعلنت الحكومة العمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٢ وبناء على توجيهات السلطان "قابوس" توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في انتخابات مجلس الشورى للمدة الخامسة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ليكون حق الانتخابات متاحاً لكل مواطن عماني الاصل بلغ الحادية والعشرين في ١/كانون الثاني ٢٠٠٣ شاملاً المواطنين في كل ولاية ذكوراً واناثاً والغاء ماكان معمولاً به في المدة السابقة والمحددة بنسبة ٢٥% من سكان الولايات الذين لهم الحق في الانتخابات الامر الذي فتح المجال امام زيادة عدد المشاركين في انتخابات تشرين الاول ٢٠٠٣ من ١٧٥ الف مواطن ومواطنة الى ٨٢٢ الف نسمة لاختيار ٨٣ نائباً يمثلون ٥٩ ولاية تتكون منها السلطنة كما فتحت وزارة الداخلية باب تسجيل الناخبين وتحديد مواعيد التسجيل وفق الاجراءات والانظمة واصبح المواطن العماني حراً في تسجيل نفسه واختيار مقره الانتخابي والمرشح الذي يريده ( )[٩]ان الانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٣ عكست تناغماً من جانب عمان للظروف المختلفة داخلياً واقليمياً ودولياً ،وخاصة على الصعيد السياسي اذ عدت الانتخابات كجزء من خطة الحكومة لتوسيع نطاق المشاركة ودفع عجلة التغيير السياسي وبناء الثقة بين الحكومة والشعب ( )[٣].

ان ماميز الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٣ انه بلغ عدد المرشحين ٥٠٩ بينهم ١٥ امرأة تنافسوا على شغل مقاعد مجلس الشورى العماني وعددها ٨٣ مقعداً ، ولكن لم تفز سوى اثنتين في المجلس والمحللون ارجعوا اخفاق المرأة العمانية في زيادة عدد مقاعدها في المجلس الى الطبيعة القبلية للمجتمع والتي تعمل الدولة جاهدة على تجاوزها( )[٣].

---

[٢]) سمير فاروق حافظ،مصدر سبق ذكره،ص٧٤.

[٣]) المصدر نفسه،ص٧٥ .

[٣])المصدرنفسه ،ص٧٦.

ثانياً:دور المرأة

شاركت المرأة العمانية في عضوية مجلس الشورى للمرة الاولى من العام ١٩٩٥-١٩٩٧ على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فضلاً عن حقها في الترشيح والانتخاب لعضوية المجلس ،وتعد المرأة جوهر الحياة الديمقراطية في اي مجتمع والطريق الى تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة ،فقد ظلت قضايا المرأة ودورها كشريك كامل للرجل في صنع التنمية والتمتع بفوائدها مكانة خاصة ،وفي سلطنة عمان التي تشهد جهوداً مستمرة لدفع عملية التنمية من خلال تعميق تجربة الليبرالية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي،وعليه نرى ان للمرأة العمانية دور فاعل في المجتمع العماني من خلال مشاركتها في المنظمات والجمعيات التابعة للمجتمع المدني العماني وفيما يلي ذكر بعضاً منها[٢] .[٣]

المنظمات التابعة للمجتمع المدني العماني والمتعلقة بشؤون المرأة :

أ-المنظمات النسائية :هي منظمات تخدم غايات المرأة وتتيح لها فرصة المشاركة في جهود التنمية عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص كانت المرأة العمانية هي السباقة في مجال العمل الاجتماعي التطوعي منذ العام ١٩٧٢ حينما تم إشهار اول جمعية نسائية باسم جمعية المرأة العمانية بمسقط، ونبعت فكرة انشائها من قبل مجموعة من النساء سعين لان يكون لها دور في عملية التنمية ،وبدأت الجمعية اول نشاطاتها بالتركيز على محو الامية حيث كانت نسبة التعليم ضعيفة آنذاك بين النساء ،ويصل عدد الجمعيات النسائية في سلطنة عمان الى ٣٩ جمعية ،جمعيتان في محافظة مسقط هما مسقط والسيب،وفي محافظة ظفار هناك اربع جمعيات وفي الباطنية ١١ جمعية وفي الداخلية خمس جمعيات والشرقية سبع جمعيات ،وبلغ عدد العضوات المنتسبات لهذه الجمعيات حتى نهاية ٢٠٠٢ نحو ٣٥٩٢ ،وتقوم هذه الجمعيات بتوعية المواطنات للتكيف مع معطيات العصر ،وتعزز فرص مشاركتها في

---

[٣])ينظر:د.عبد الحميد الموافي ، التحول الديموقراطي في سلطنة عمان ، في مجموعة مؤلفين ،الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،تحرير د.مصطفى كامل السيد ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،ةكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٢٠٦-٢٠٧،وقارن مع: سماء سليمان ،المشاركة السياسية للمرأة العمانية الواقع والمأمول، شؤون خليجية ،العدد ٢٠٠٤،٣٦ص١٠٠،.

خدمته وتنميه اضافة الى مهمتها الاساسية في بناء الاسرة وغرس القيم والانتماء للموطن.

ب–مركز التأهيل السنوي :

وهي مؤسسات اجتماعية تهتم بتأهيل المرأة اجتماعياً وثقافياً وتتركز في ولايات السلطنة حيث قامت وزارة التنمية الاجتماعية بانشاء خمس منها من اجل تنمية مهارات الملتحقات بها ،وهذه المراكز هدفها دراسة طبيعة احتياجات المرأة والعمل على تلبيتها من خلال تنظيم الفعاليات مختلفة الاهداف وصولاً الى المستوى الذي تطمح اليه المرأة العمانية .

ج–مجموعات دعم صحة المجتمع :

وهي مجموعات من النسوة المتطوعات على مستوى المحافظات ومناطق السلطنة المختلفة اللاتي تم تدريبهن للاسهام في المجالات الصحية المتعددة حيث تمثل هذه المجموعات احدى وسائل العمل الرائد في الحث على مشاركة المجتمع،اذ سارت عمان بخطوات محسوبة باتجاه مشاركة اوسع للمرأة في الحياة العامة والمشاركة السياسية من خلال خوض الانتخابات كنائبة في مجلس الدولة ومجلس الشورى او كناخبة وصلت نسبة مشاركتها الى ٣٠% من اجمالي تعداد المواطنين المدعومين للتصويت في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠٠٠وقد تمكنت امرأتان من اصل ٢٧ امرأة ترشحن لعضوية مجلس الشورى من الفوز بمقعدين فيه كما وصل عدد العضوات في مجلس الدولة الى ٥ عضوات [٣] [٣] ..

ولابد من التنويه بصدد دخول المرأة العمل السياسي الى امرين [٤] .

١–ان دخول المرأة للمشاركة في صنع القرار ،هو اسلوب في الحياة قد يكون عملاً منفرداً او فرضاً لها ،وهو يبدأ بالمشاركة في امر المنزل والعائلة والمدرسة والمجتمع ثم على مستوى المصانع والمؤسسات والهيئات النقابية واجهزة الحكم المحلي سواء القرية او المدينة ثم المحافظة ثم المجالس التشريعية .

---

[٣] سمير فاروق حافظ،مصدر سبق ذكره،ص٧٨.

[٣] سماء سليمان،مصدر سبق ذكره،ص١٠٢ .

٢-عدم تركيز الاهتمام على الانتخابات البرلمانية فقط بل دعم اسلوب المشاركة في اتخاذ القرار في المدرسة الجامعات التي يتخرج منها،، مما يمكنهم من تقويم الاداء الجيد في القضايا السياسية على مستوى المجالس التشريعية فيما بعد.

ثالثاً :المجتمع المدني

نشأ المجتمع المدني العماني بالمعنى الحديث في رعاية الدولة التي اخذت على عاتقها قيادة عمليات التنمية وتطوير مؤسسات المجتمع والدولة منذ اوائل السبعينيات من القرن الماضي ،فمع تولي السلطان "قابوس بن سعيد" السلطة عرفت سلطنة عمان مايمكن ان يطلق عليه "بالديمقراطية المباشرة " والتي تعتمد على اللقاءات المباشرة بين الحاكم والمحكومين ، والتي حرص عليها السلطان للتعرف على مشاكل شعبه،الامر الذي خلق بيئة مشجعة على قيام منظمات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها ( )وتجدر الاشارة الى ان احساس العمانيين بأهمية بلورة مفهوم[٣] المجتمع المدني في الوعي الوطني ،ومن ثم العمل على تفعيل استحقاقاته في الحياة الوطنية جاء بشكل طبيعي ،بمعنى انه جاء في سياق تطور دائب منذ بداية نهضتهم الحديثة نحو استكمال جميع عناصر الدولة المعاصرة ، واستيفاء مكونات المجتمع المعاصر المنفتح حكومة وشعباً على خبرات الامم ( )وفي خطوة تعزيزية مهمة لجهود بناء المجتمع المدني،اصدر السلطان "قابوس" النظام الاساسي (دستور البلاد) في العام ١٩٩٦ حيث حددت مواد الحقوق والواجبات الوطنية كما رسمت حدود ومناطق تعاون السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ،واكدت المادة ٢٣ من الدستور بشكل واضح على حرية تكوين الجمعيات على اسس وطنية ولاهداف مشروعة وبوسائل سلمية، وبما لايتعارض مع نصوص واهداف هذا النظام الاساسي ،مكفولة وفقاً للشروط والاوضاع التي يبينها القانون، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع او سرياً او ذا طابع عسكري ولايجوز اجباراحد على الانضمام الى ايه

٣

[٣])ينظر:عطاالسيد،المجتمع المدني في سلطنة عمان،مجلة شؤون خليجية ،العدد٤٢نصيف،٢٠٠٥،ص٨٦.

[٣]) سعيد بن سلطان الهاشمي،مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان :الواقع والتحديات ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٣٦٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩،ص٩١.

جمعية، وفي العام ٢٠٠٠ صدر قانون الجمعيات الاهلية بالمرسوم السلطاني الرقم ٢٠٠٠/١٤ وعلى اثره مباشرة تتابع ظهور الجمعيات المهنية [٧].

ويمكننا ادراج مجموعة من جمعيات المجتمع المدني في عمان [٨]:

١-الصناديق والجمعيات الخيرية ٢-مراكز الوفاء الاجتماعية والتطوعية ٣-مركز تنمية المرأة الريفية ٤-جمعية رعاية الاطفال المعوقين ٥- جمعية النور للمكفوفين ٦-جمعية التدخل المبكر٧-الجمعية الجيولوجية العمانية٨-الجمعية الطبية العمانية .

ان مؤسسات المجتمع المدني العماني انصب تركيزها على الابعاد الخيرية، والخدمية نتيجة سيطرة الطابع القبلي التقليدي على المجتمع العماني ونمط الديمقراطية المباشرة التي يطبقها السلطان مع المواطنين والتي تقلل من اهمية الحاجة الى المؤسسات الوسيطة التي تعبر عن مصالح المواطنيين،اضافة الى نموذج دولة الرفاه الذي تتبعه السلطنة ويوفر كافة المتطلبات الحياتية للمواطنين ويساهم في رفع مستواهم المعاشي ،غير ان ذلك لايقلل من اهمية الخطوات التي قطعتها السلطنة في مجال الاصلاح السياسي والديمقراطي [٩].

رابعاً:الحكم المحلي

تأسست بلدية مسقط في اواخر الثمانينيات من القرن الماضي وتوسعت سلطتها، وحدد قانون البلديات في سلطنة مسقط وعُمان رسمياً علاقة البلديات بالسلطنة في العام ١٩٤٩ ،واضافت وزارة بلديات الاقاليم والبيئة والموارد المائية الى مسؤوليتها البيئة والمياه تباعاً في عامي ١٩٩١و٢٠٠١ ،واصدرالسلطان "قابوس" في ٩ ايلول ٢٠٠٧ مرسوماً قضى بانشاء وزارة البيئة والشؤون المناخية ،ويهدف انشاء هذه الوزارة الى الحد من آثار الكوارث الطبيعية ،وان اللامركزية الحكومية قائمة من خلال تقسيم البلاد الى بلديات ،ولكن عملياً ليس لدى هذه الوحدات الادارية الفرعية الا قدر محدود من الاستقلال الذاتي ، ويوجد في عمان حوالي ٤٣ بلدية و١٤ فرعاً

---

[٣] المصدر نفسه،ص٩٦.

[٣] عطا السيد ،مصدر سبق ذكره،ص٨٧-٩٠.

[٣] المصدر نفسه،ص٩٣.

بلديا و٢٣وحدة نظافة ريفية، والمجلس البلدي هو الهيئة التشريعية للبلدية وهو المسؤول عن وضع سياسات البلدية وتحضير ميزانيتها وتقديم الاقتراحات المتعلقة بالضرائب وغيرها من مصادر الدخل [٤]. ان النظام السياسي في سلطنة عمان استند على النظام الاساسي الذي اقره السلطان "قابوس بن سعيد" في العام١٩٩٦، والذي لقي ترحيباً من المجتمع الدولي الذي رأى فيه خطوة نحو اضفاء الليبرالية السياسية ،بل وحتى إقامة ملكية دستورية برلمانية، فالنص يستحسن مأسسة أمتيازات السلطان التي حددت للمرة الاولى صراحة، كما انه اقر مجموعة من الحقوق والحريات الفردية غير قابلة للتصرف في المجالات القضائية والاقتصادية والاجتماعية ،اما بالنسبة الى المسائل الثقافية والاجتماعية فقد منحت الدولة العدالة والتكافؤ في الفرص والمساعدة الطبية وحقوق العمل والتعليم وقد سن القانون المساواة بين المواطنين وعدم التمييز بحسب الجنس او الاصل او اللون او اللغة او الدين او المذهب اوالمواطن او المركز الاجتماعي بحسب المادة ١٧[١].

وفي تقييم للنظام الاساسي الذي اصدره السلطان في العام ١٩٩٦ يمكن الاشارة للامور الاتية[٢] :

١–مع دراسة تجربة المجلس الاستشاري ومجلس الشورى ،ظهر ان النظام الاساسي للسلطنة صدر ليبين ان مسيرة التحول والاصلاح والتنمية لن تتوقف ولن تتجمد بلحظة او حدث بعينه،وانما تسير بتدرج ووعي باهميتها وادراك لظروف السلطنة وشعبها .

٢–يعد النظام الاساسي للسلطنة دستورياً في النظم السياسية السائدة حالياً ،وهو اول نظام اساس يسن في البلاد وتحدد بنوده عملية الانتقال من مرحلة البناء

---

[٤] سامح سعيدعبود،مصدر سبق ذكره،ص٢٦٧–٢٦٨

[٤] مارك فاليزي ،احلال الليبرالية من فوق :الاصلاحات السياسية والسلطنة في عمان ،في مجموعة باحثين في كتاب الاصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج ،تحرير عبد الهادي خلف وجاكومولوتشياني مركز الخليج للابحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٧،ص١٩٧–١٩٨ .

[٤] محمد شحات عبدالغني،مصدر سبق ذكره،ص٨٠.

المادي المتمثل في استكمال المرافق والبنى التحتية الى البناء المعنوي في إرساء المؤسسات المحددة بالقانون والمصونة بإطاره .

٣–تميز النظام الاساسي للسلطنة بتحديده سلطات البلاد الرئيسة،وحدد اختصاصاتها وكيفية إيلاء مراكزها القيادية ،وضمن مواده وبنوده كافة الحقوق والواجبات المكفولة لها والمترتبة عليها بما يؤمن عملية التنسيق والتفاعل والاعتماد المتبادل فيما بينها .

٤–تأكيد النظام الاساسي في مادته ال٩ من الباب الاول على ان نظام الحكم في السلطنة يقوم على اساس العدل والشورى والمساواة واوردت المادة ١٢ سن طائفة من الحقوق التي تكفل تحقيق التضامن الاجتماعي بين الافراد بعضهم البعض .

٥–خصصت المواد ١٥–٤٠ قسماً من الحقوق والحريات الاساسية للمواطن العماني ،بصفته انسان وعضو في نسيج الجماعة الاجتماعية ولم يغفل المشرع في هذه المواد كافة الحقوق والالتزامات الواجب على الدولة اعطاؤها للانسان ،سواء من الناحية السياسية والاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية مع النص ان الحرية الشخصية مصونه وفقاً للقانون ولايجوز القبض على اي انسان او تفتيشه او حجزه او تقييد حرية في الاقامة او التنقل الا وفق احكام القانون .

٦–اكد النظام الاساسي في الباب السادس الخاص بالقضاء على استقلال السلطة القضائية ، ووضع ما يضمن لها هذه الاستقلالية من حيث عدم قابلية العزل وعدم التدخل في عمل القضاة وعلانية المحاكمات وتحديد طرق التعيين للقضاة ، ويهدف هذا الباب الى تحرير سلطة القضاء من اي تدخل خارجي وعدم خضوع القضاة لغير القانون عند النظر في القضايا والمشكلات محل المناقشة.

٧– التأكيد على ان النظام الاساسي للسلطنة جاء ليكرس وبوضوح العلاقة السياسية القانونية التي تحكم المسيرة العمانية فانه عد خطوة مهمة على طريق تعميق مفهوم المشاركة الشعبية والديمقراطية في اتخاذ القرار وتأكيد دور المؤسسات كركيزة رئيسية من ركائز الاداء السياسي للنظام العماني ،اذ قنن النظام اسلوب المشاركة من جانب المواطنين من خلال مؤسسات الشورى .

ولكن رغم ماقلناه على النظام السياسي العماني وماتضمنه من ايجابيات ورغم مارأيناه من صور مشرقة لبناء الدولة العمانية الحديثة الا ان النظام السياسي العماني يواجه إشكاليات عميقة وخطرة على المدى البعيد قد تهدد امنه واستمراره وهذه المخاطر تتمثل بالنقاط الاتية[٣][٤]:

١.الحالة الصحية للسلطان : عانى السلطان "قابوس بن سعيد" من ازمة صحية اضطرته الى مغادرة البلاد لثمانية أشهر للعلاج في المانيا وهي مدة طويلة التي قضاها خارج السلطنة منذ توليه زمام السلطة وفي ٢٣ آذار ٢٠١٥ ،عاد السلطان الى البلاد وهذا اثار اشكاليات واسئلة عملية حول إدارة شؤون البلاد والاضطلاع بالمهمات الاساسية للحكم .

٢.قضية الخلافة :منذ تولي السلطان "قابوس"الحكم تم التعامل مع قضية الخلافة كأمر غير قابل للنقاش والحديث عنه ممنوع جملة وتفصيلا، حتى صدور النظام الاساسي للدولة في العام ١٩٩٦ ، ومايجعل قضية الخلافة معقدة في السلطنة في ظل عدم وجود ابن للسلطان يخلفه بعد وفاته وامتناع السلطان عن ابراز واعداد خليفة من الاسرة المالكة وتهيئة الشعب لتقبله في المستقبل ، لقد حددالنظامالاساسي للدولة آلية لتنظيم قضية الخلافة تلخصت في المواد ٥، ٦، ٧، ولكن مايؤخذ على هذه المواد عند العودة للنظام الاساسي نرى ان تشكيلة مجلس العائلة غير معروفة للشعب وآلية التصويت وإتخاذ القرار غير محددة في النظام الاساسي ولابد من الوضوح في انتقال السلطة بعد شغور منصب السلطان .

٣.الوضع الاقتصادي: لم تستطع عمان من ان تتحرر من نموذج الاقتصاد الريعي السائد في دول المنطقة والمعتمد اساساً على النفط في تمويل نفقات الدولة وموازنتها اذ بلغت مساهمة النفط ٨٦% من اجمالي دخل الحكومة في العام ٢٠١٣، وهو ماجعل اقتصادها مرتهناً لتقلبات الاسواق العالمية، كما ان السلطة العمانية تدرك ان المستوى المعيشي هو المحرك الاول لاي احتجاج شعبي ضدها ، فأحداث العام

[٤]) ينظر بالتفصيل: بسمة مبارك سعيد، مستقبل الإصلاح في عمان ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤٤٤،شباط ٢٠١٦،ص٩٨-١٠٥.

٢٠١١،اشعل فتيلها مجموعة من العاطلين من العمل في منطقة "صحار" ، ثم مالبثت ان انتشرت الى باقي ولايات السلطنة واعطت المجال لدخول قطاعات اوسع من المجتمع ورفع سقف المطالبات لتصل الى إصلاح النظام السياسي واستصدار دستور جديد ولم تتمكن السلطة من تهدئة الاحتجاجات الا عبر التعامل مع مشكلة البطالة وزيادة الرواتب وتحسين الاوضاع المعيشية واي مساس بالظروف المعيشية او العجز عن تلبية متطلباتهم بسبب انخفاض اسعار النفط سيزيد من حجم التوتر والاحتقان .

٤.حكم السلطان المطلق:منذ ان تولى السلطان الحكم انتهج منهج الحكم الفردي ولم يرض بأي شكل من اشكال تقاسم السلطة حتى مع افراد عائلته ، وهذا التوجه نحو الحكم المطلق وتركز السلطة والصلاحيات كلها في يد السلطان وتهميش اي منافس او بديل محتمل ادى الى فرز منظومة سياسية معتمدة كلياً على رجل واحد ، وخاصة بعد ابعاد عمه "طارق بن تيمور "عن رئاسة الوزراء في العام ١٩٧٢ ،ولحد الان لم يعين احداً اذن لارئيس وزراء ولا ولي للعهد ولاشخصيةكارزمية من الأسرة خاضت معترك العمل السياسي العام واستطاعت تكوين قاعدة شعبية لها ،فالسلطان هو الشخصية الوحيدة التي يتمحور حولها المشهد السياسي العماني.

٥.ضعف مؤسسات الدولة :ان من اهم امراض النظم السياسية التسلطية هو تضخم السلطة الحاكمة على حساب مؤسسات الدولة التي تظل خاضعة لصلاحيات الحاكم وتوجهاته مرتهنة لارادته ورغم ان الدولة العمانية في عهد "قابوس" تعد دولة قوية في قدرتها على بسط هيمنتها على المجتمع وفرض قواعد اللعبة السياسية والسيطرة على الموارد واعادة توزيعها وتوفير استراتيجيات الحياة للمواطنين فأن كيان الدولة الداخلي ومؤسساتها مستلبة تماماً للسلطة الحاكمة ، فقد سخرتها السلطة الحاكمة خدمة لمصالحها واغراضها.

٦.الجمود السياسي ومصادرة حرية العمل العام:نتيجة لهيمنة السلطة الحاكمة على مفاصل الدولة فأن هامش الحريات السياسية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ضئيل بسبب حجم القيود المفروضة على العمل العام والحراك السياسي في البلاد اذ ان تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية والانخراط فيها مجرم قانوناً ولم

يسمح لحد الان بتأسيس جمعيات أهلية مستقلة للدفاع عن حقوق الانسان،كما ان وسائل الاعلام الرسمية والخاصة منها خاضعة للحدود الصارمة التي يرسمها النظام والتشريعات التي استحدثتها السلطة على مدى السنوات الماضية احكمت الطوق على وسائل التواصل الاجتماعي .

٧.لقد فرضت التعددية اللغوية والاثنية والدينية والمذهبية والقبلية على العقل العماني لغة التسامح لانه اصبح يشغل مساحات اضيق مما كانت عليه سابقاً، خاصة التسامح الديني الذي فقدته معظم الدول العربية ، غير ان هذا الاستقرار لايمتلك اي ضمانات مؤكده لاستمراره في السنوات المقبلة التي ستشهد ربما انفجاراً سكانياً يتبعه انفجاراً فكرياً في شكله السياسي والديني والاجتماعي ، وستشهد نضوباً في موارد النفط وربما تغيراً في شكل المنطقة العربية الذي لاشك انه سيؤثر في سلطنة عمان بشكل غير مباشر ،تلك التحولات المتوقع حدوثها تجلعنا كلها لاتستبعد تشكلاً جديداً للخارطة الجيوبولتيكية في عمان نظراً للتحولات الديموغرافية التي فرضتها التعددية الاثنية والدينية واللغوية في هذا البلد[٤].

وكانت سلطنة عمان قد شهدت في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ اوسع احتجاجات شعبية منذ سبعينيات القرن الماضي ونهاية حرب ظفار ، وكانت هذه الاحتجاجات والتعبئة المستمرة دعت الى اجراء إصلاحات سياسية في صيف العام ٢٠١٢ قد مثلت عمق الاحباط والتوتر الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والسياسي في البلاد وقد شملت المطالب الرئيسة الرئيسة للمحتجين[٥]:

١.زيادة فرص العمل ٢. فرض القيود على الفساد بين كبار المسؤولين٣.برامج لمكافحة التفاوت الاجتماعي المتزايد .

---

[٤])أحمد الاسماعيلي ،التعددية الاثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي ، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، المجلد الثالث، العدد ١١ ،٢٠١٥، ص ١٠٥.

[٤]) مارك فاليري ،تفاقم الاضطرابات وتحديات الخلافة في عمان، اوراق كارنيغي ،مركز كارنيغي للشرق الاوسط ،٢٨ كانون الثاني،٢٠١٥، ص ٤.

لكن الغالبية العظمى من الاحتجاجات لم يكن السلطان هدف المحتجين ، فالاحتجاجات في سلطنة عمان لم تتطور بالقوة نفسها وعلى النطاق الذي شهدته الانتفاضات الاخرى في العالم العربي ،الاانها كشفت كيف ان هذا النموذج المفرط في السلطة المركزية بلغ حداً لايمكن السكوت عنه مما اجبر الحكومة العمانية على إتخاذ جملة من الاصلاحات شملت الآتي ( ):[٤]

١.التعديل الدستوري: نتيجة لهذه الاحتجاجات اصدر السلطان مرسوماً سلطانياً قضى بتأليف لجنة فنية من المختصين لتعديل النظام الاساسي للدولة بما يمنح مجلس عمان الصلاحات التشريعية والرقابية ،على ان تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تأليفها ،وتكمن أهمية هذه الخطوة من حيث الممارسة الدستورية والقدرة على التغيير، واكدت قابلية النظام الاساسي للتعديل وقت الحاجة واقرت آلية التعديل من الناحية العملية، الا ان هذه الآلية كانت مخيبة على اكثر من صعيد فمن ناحية لم يتم الاعلان عن اسماء أعضاء اللجنة او آلية عملهم ولم يتح للشعب فرصة للمشاركة في هذا التعديل مطلقاً سواء في الاطلاع على مسودة التعديلات ومناقشتها او في طرحها للاستفتاء قبل صدورها وبهذا ضاعت فرصة اخرى لم يحسن استثمارها لإشراك العمانيين في امر وطني اساسي كتعديل الدستور.

٢.آلية الخلافة: تضمن التعديل الذي الذي ادخل على آلية الخلافة إشراك رئيسي مجلس الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا واثنين من نوابه في عملية تثبيت من اختاره السلطان في رسالته في حال عدم اتفاق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان جديد، وهذا التعديل مهم كونه يفتح مجالاً للرقابة الشعبية والقضائية على عملية الخلافة ويقلل من هيمنة العسكر عليها ،ولكن لم يوضح السلطة التي يمتلكها ممثلو المؤسسة القضائية ومجلس عمان اذ يبدو وجودهم رمزياً مقابل مجلس الدفاع الذي يبدو انه يتحمل المسؤولية الأساسية في الأشراف على عملية نقل السلطة وتنفيذها.

---

[٤]) بسمة مبارك سعيد،مصدر سبق ذكره،ص ١٠٦-١٠٩ وينظر بالتفصيل ايضاً: بسمة مبارك سعيد،التجربة الدستورية في عمان،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠١٣، ص ١٨٣-١٨٦ وقارن مع سعيد سلطان الهاشمي ،عمان الانسان والسلطة :قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠١٣، ص ١٧٨..

٣.مكافحة الفساد: مثل مكافحة الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة مطلباً اساسياً لجميع المحتجين في العام ٢٠١١،وتصدر عرائض مطالباتهم ،وقد استجابت السلطة بإصدار قانون حماية المال العالم وتجنب تضارب المصالح ،ووسعت من صلاحيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة ، وكانت سلطنة عمان قد شهدت في السنوات الماضية محاكمات متعددة لمسؤولين في الدولة وكبريات شركات النفط والمقاولات في البلاد في قضايا فساد ورشوة واختلاس للمال العام ، ولكن المحاكمات ومظاهر الفساد موجودة وبحاجة للمزيد من الرقابة ولكن هذا الموضوع يعد امراً ايجابياً للحكومة لانها اتخذت خطوات ناجعة .

٤.الجانب التشريعي :اتخذت السلطة التشريعية خطوات متناقضة اذ من ناحية قامت بإصدار تشريعات مهمة لحماية المال العام ومنع تضارب المصالح ، ومن ناحية اخرى عدلت مجموعة من القوانين من ضمنها قانون الجزاء وقانون الاجراءات الجزائية وقانون المطبوعات والنشر لمنح الاجهزة الامنية صلاحيات واسعة من الاعتقال والتحقيق والتضييق على حرية التعبير والتجمع وتجريم التظاهر وكأنها تحاول إغلاق جميع المنافذ والثغر التي قد تسمح بنشوء حركات احتجاجية مشابهة في المستقبل، وهذا يعني تقييد واضح للحريات ومصادرتها بل تجريمها في غالبية الاحيان.

٥–استقلال القضاء: اعلن السلطان في العام ٢٠١١ استقلال الادعاء العام الذي كان خاضعاً من الناحية الادارية والمالية للمفتش العام للشرطة والجمارك ثم اتبعها بعد ذلك في العام ٢٠١٢ بمرسومين سلطانيين اعاد في الاول تأليف المجلس الاعلى للقضاء بحيث تقتصر عضويته على اعضاء السلطة القضائية من دون السلطة التنفيذية بعد خروج كل من وزير العدل والمفتش العام للشرطة والجمارك بينما بقي السلطان رئيساً له ،ونقل الثاني تبعية المحاكم والادارة العامة للمفتش القضائي والادارة العامة للمحاكم وموظفيها واعتماداتها المالية من وزارة العدل الى مجلس الشؤون الادارية للقضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا ،وبذلك يكون القضاء قد قطع شوطاً كبيراً نحو الاستقلال الكامل في هيكله الاداري عن السلطة التنفيذية .

٦.مجلس عمان:ان اهم ماجاء به التعديل الدستوري في العام ٢٠١١،هو توسيع صلاحيات مجلس عمان ومسؤولياته التشريعية والرقابية اذ اضاف التعديل ٤٥ مادة جديدة الى الدستور تنظم تأليف المجلس وآلية عمله وتحدد صلاحياته وهو ما اعلى من مكانته واسبغ عليه حماية دستورية مقابلة بوضعه السابق قبل التعديل ،وقد نصت هذه التعديلات على حق المجلس في مراجعة مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة واقتراح مشروعات قوانين جديدة ومراجعة خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة.

في ضوء الطرح السابق نرى أن القيادة العمانية كانت قد واجهتها تحديات كثيرة منذ العام ١٩٧٠ ولكن منذ تولي السلطان قابوس سعيد السلطة حظي بدعم شعبي غير مسبوق قائم على تركيبة قبلية تقليدية موالية للعرش وارسى من خلال ذلك دعائم الدولة العمانية الحديثة من خلال السير في عملية بناء المؤسسات السياسية وتنظيم العلاقة بين الحاكم والشعب ،وقيام السلطان بتعزيز مؤسسات الشورى التي انبثق عنها آليات العمل الديمقراطي والتي تجسدت بصياغة وظهور النظام الاساسي العام ١٩٩٦ والذي جسد دستور عمان الحديث ،الذي نظم الحقوق والحريات العامة وكل مايتعلقبمأسسه السلطة السياسية وتقنين القوانين، ولكن في الوقت ذاته مازالت هناك سلبيات عديدة ترافق عمل النظام السياسي في عمان قوامها إصدار قوانين تدعم الحريات العامة والحق في ابداء الرأي وإقامة التظاهرات السلمية ولكن في التطبيق العملي نرى مازال الوقت مبكراً للحديث عن وصول السلطنة في مجال الحريات الى مديات كبيرة تنافس البلدان المتقدمة في ديمومة ورفد الحريات العامة فهناك تناقض واضح بين اصدار القانون وتطبيقه عملياً .

المبحث الثالث:طبيعة علاقة سلطنة عمان مع دول مجلس التعاون الخليجي

يعد النظام الاقليمي الخليجي بمنزلة نظام فرعي من النظام الاقليمي العربي ، ومجلس التعاون الخليجي ،كأي نظام اقليمي في منطقه جغرافية محددة لديه خصائص واضحة ومحددة قد تكون اكثر بروزاً وحضوراً من الانظمة الاقليمية الاخرى مثل روابط جغرافية وتأريخية وسكانية وشبكة معقدة من الارتباطات والتفاعلات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ،وهذه الروابط تتطور عبر التأريخ بحكم التقارب الجغرافي والتفاعل الانساني والاجتماعي وتتحول الى خصائص مشتركة تبرز هذه الدول كمجموعة متميزة على الساحة الدولية [٤٧].

ومثلت الهواجس الامنية والمتطلبات الدفاعية المحرك وقوة الدفع الرئيسة لانشاء مجلس التعاون الخليجي في ٢٥/ايار /١٩٨١ في العاصمة الاماراتية أبو ظبي ، والذي تألف في عضويته من ست دول هي دولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ،وحدد النظام الاساسي لمجلس التعاون اهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها ،وتوثيق الروابط بين شعوبها ووضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والاسلامية والسياحية والتشريعية والادارية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وآنشاء مراكز بحوث علمية وآقامة مشاريع مختلفة [٤٨].

ان السياسة الخارجية العمانية تحرص على اقامة الصداقة مع دول العالم واقامة العلاقات الحسنة والمتكافئة مع كل دولة تخطو خطوات ايجابية على طريق التعاون معها بشكل خاص، والالتزام بالمواثيق الدولية ومبادئ الامم المتحدة في سبيل تحقيق التقدم والتطور وتثبيت دعائم الاستقرار العالمي،وتقوم سياسة السلطنة في عدم الانفعال والمبالغة لتقدير الامور او في النظرة الى المشاكل التي تقع في الساحة العربية او الدولية ،وانما التقدير المبني على اساس الواقع وعلى الاتزان والحكمة وبعد النظر والتحسب لعواقب الامور [٤٩].

---

[٤٧]د.عبدالله خليفة الشايجي ،تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ،٢٠٠١٣،ص٤،وينظر ايضا: كريستوفرم.ديفيدسون،مابعد الشيوخ :الانهيار المقبل للممالك الخليجية،مركز اورال للدراسات والتوثيق ،بيروت،٢٠١٤،ص ٧٨-٧٩.

[٤٨]د.عبد الله خليفة الشايجي، المصدر نفسه،ص٥

[٤٩] السياسة الخارجيه لسلطنة عمان :وزارة الخارجية .Error! Hyperlink reference not valid

وعلى جانب علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ ان عمان تحتفظ بعلاقات الاخاء والندية مع دول الخليج العربي وتجمعهم بها وحدة الموقف في غالب الاحيان ،ومن الضروري معرفة مسار علاقة بالدول الخليجية في العقدين الماضيين التي اخذت منحى الفتور منذ العام ١٩٩١ ،ففي قمة مجلس التعاون الخليجي الثانية عشرة في الكويت اقترحت عمان بناء قوة دفاع عسكرية مشتركة خليجية قوامها ١٠٠ الف جندي ماقد يقتضي المقترح مساهمة كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بالجزء الاكبر من التجنيد كون الدول الخليجية الاخرى ذات كثافة سكانية محدودة ، يقال ان عمان استاءت في حينها بسبب رفض المقترح الذي بني على مخاوف من منح مجلس التعاون الخليجي سلطة فوق سلطات الدول الاعضاء الست التي تريد التمسك بسيادتها المطلقة ولاتحبذ المشاركة فيه،كما استاءت من الحجة التي تقول ان السلطان "قابوس بن سعيد" يريد من الاقتراح إيجاد فرص للعاطلين في بلاده ،واليوم مقترح عمان عاد ليعرض مؤخراً من جديد وان بصيغ مختلفة ولكن موقف سلطنة عمان تغير حالياً فهي اليوم ترفض الموافقة على توسيع قوات درع الجزيرة وانسحبت من اتفاقية العملة الخليجية الموحدة ،كما اعترضت على مقترح سعودي بتحويل مجلس التعاون الى اتحاد بين دوله وهكذا يبدو جلياً بأن سلطنة عمان ذاهبة الى بلورة شخصية مستقلة بعيداً عن المجلس ،وهذا التمايز يلاحظ جلياً في السياسات الخارجية وبشكل لافت تجاه ايران واليمن[٥].

في الحقيقة منذ البداية نرى ان سلطنة عمان تحت حكم السلطان "قابوس بن سعيد" اتبعت سياسة حيادية ومتوازنة قد يراها البعض متناقضة وبرغماتية لكنها منحت سلطنة عمان قدراً كبيراً من الاهمية وحرية الحركة والفاعلية على الصعيدين الخليجي والاقليمي مما جعلها حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة الامريكية ،وبريطانيا وعضواً مؤسساً في مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت ذاته شريكاً ، رئيساً لإيران مع عدم

---

٥) سياسة عمان،ويكيبديا،الموسوعة الحرة/http://www.ar.wikipedia.org
وينظر : ران ابي جمعة،عمان سياسة خارجية شجاعة على حافة النزاعات الاقليمية،صحيفة النهار اللبنانية ،بتأريخ ٢ايار ٢٠١٥ ،وينظر :محمد بدري عيد،وجمالعبدالله،الخليج في سياق استراتيجي متغير،مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحه،٢٠١٤،ص٢٧ .

اهمال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الاوروبي وروسيا والقوى الآسيوية الكبرى[٥].

وعليه تتخذ سلطنة عمان سياسة مستقله نوعاً ما عن دول مجلس التعاون الخليجي فالمرتكزات الرئيسة التي شكلت اسس السياسة الخارجية العمانية دائماً مامثلت خروجاً عن السرب بنظر المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وربما يكون السبب في ذلك ان السلطنة دائماً ماتنأى بنفسها عن التورط في صراعات خارجية وفقاً لمبدأ الحياد الايجابي وعدم التدخل في شؤون الأخرين، ومن ثم تحتفظ السلطنة بالتعاطي الحذر مع اي من المتغيرات الاقليمية الحادثة وهو مايعطي مسقط قراراً مستقلاً يمكنها من الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كافة اطراف النزاعات في المنطقة ،وحتى في حالة الخلافات الخليجية – الخليجية تلتزم مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز الى طرف على حساب آخر ،وهو ماظهر جلياً في امتناعها عن سحب سفيرها من العاصمة القطرية الدوحة اسوة بباقي دول الخليج التي اعترضت على دعم الدوحة للاخوان المسلمين والتنظيمات المتشددة ،وانتهاج قطر لسياسات معادية لآمن الخليج وفق رؤية دول مجلس التعاون الخليجي ،الا ان عمان وقفت على الحياد فلم تسحب سفيرها ،بل سعت وبشكل جدي لتقريب وجهات النظر بين دول الخليج والتوسط بين قطر ودول الجوار حتى تمت إعادة السفراء الى الدوحة ،وكما قلنا ان عمان رفضت مشروع الوحدة الخليجية والذي برر عنها بشدة في الدبلوماسية العمانية" يوسف بن علوي" وزير الدولة للشؤون الخارجية في منتدى الامن الخليجي في المنامة في كانون الاول ٢٠١٣ بالنهج العماني المتفرد عن باقي منظومة مجلس التعاون الخليجي ،كما يأتي في ذات الوقت سعياً لتجنب الانضمام للتحالفات الاقليمية والحفاظ على العلاقات الوثيقة مع ايران حيث ان الطرح السياسي لعمان وتقاربها مع ايران لايمكن ان تتسق مع السياسات المتبعة بدول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة للاختلاف بين مسقط وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في تعريف

---

٥)مصطفى شفيق علام،،نهج استقلالي سياسة عمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية ،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٩ تشرين الاول،٢٠١٥ ،ص٣ .

التهديدات الاقليمية اتجهت سلطنة عمان لرفض الانضمام لمشروع الوحدة الخليجية[٥].

وما يمكن الاشارة اليه هذا الصدد ان مشروع الوحدة او الاتحاد الخليجي قد يتأخر تطبيقه او قد لا تنضم اليه كل دول المجلس او قد يكون الانضمام الى الاتحاد على دفعات حينما تكون الدولة جاهزة للانضمام ،وذلك بسبب عدم الاستعداد او التحفظ او بسبب المخاوف من فشل التجارب العربية الوحدوية تأريخياً بين مصر وسوريا ومصر والسودان صر وليبيا مما لايشجع على قيام الاتحاد برغم تباين وخصوصية الشأن الخليجي[٥].

وهناك دلائل اخرى على استقلالية سلطنة عمان بسياستها تجاه القضايا الاقليمية بخلاف نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي ،ففي الوقت الذي وقفت فيه دول الخليج الى جانب الرئيس الراحل "صدام حسين" في حربه مع ايران في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ،نرى ان السلطنة دعمت ايران وتوسطت لوقف اطلاق النار بين الدولتين ، كما ان عمان انسحبت من مشروع الوحدة النقدية منذ العام ٢٠٠٦ لاسباب اقتصادية ،غير ان بعض المحللين يرون فيها اسباب سياسية اكثر منها اقتصادية ،كما رفضت عمان عبر وزير الدولة للشؤون الخارجية "يوسف بن علوي" طرد سوريا من الجامعة العربية على اساس ان ذلك يصب في صالح داعش الارهابية ونظيراتها من الحركات المتطرفة ،وان الوساطة في الازمة السورية الحالية هي الحل السياسي الامثل ، كما ان هناك اسباب اخرى تدفع بسلطنة عمان على إتخاذ مواقف مغايرة لدول مجلس التعاون الخليجي الا وهي ان التركيبة المذهبية بين عُمان ذات الاغلبية الاباضية وبين جيرانها من دول الخليج ذوي الغالبية السنية، فلدى عمان مخاوف من توسع النفوذ السلفي ،بالاضافة الى غياب الثقة مع الامارات بشأن خلافات قديمة حول رأس مسندم وواحة البريمي[٥].

---

[٥]المصدر نفسه،ص٥.

[٥]د.عبدالله خليفة الشايجي ،مصدر سبق ذكره،٣٠.

[٥]صلاح عبد اللطيف،السياسة الخارجية العمانية عمان بين الخليجيين وايران،موقع مصر العربية،١٥ ايلول ٢٠١٥، ص٤. http://www.masralarabia.com

وبالنسبةلايران لسلطنة عمان رؤية تجاهها فهي لا ترغب في توتر العلاقات مع ايران خصوصاً وانها تحتفظ معها بعلاقات جيدة معها بعكس دول خليجية اخرى، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية،وقد اكد "يوسف بن علوي" الى هذا الامر بوضوح عندما تحدث عن ((انه ليس من المصلحة ان نجتمع نحن العرب في الخليج لمعاداة دولة مثل ايران لان خسارتها علينا تكون هائلة)) والجو العام الطائفي في الاقليم والتخوف العماني من اتساع النفوذ السعودي في دول الخليج يجعلان من الصعب على عمان الانخراط في اي من التحركات السعودية لانهابلاشك ستفهم انها ضد ايران وهو ما لايساعد بدوره على الحفاظ على علاقات السلطنة بايران كما ترغب عمان[٥].

ويلاحظً ان السياسة العمانية قد نجحت في تحقيق المعادلة الصعبة للتوفيق بين علاقاتها مع كل من ايران من ناحية ودول مجلس التعاون والولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية اخرى ،وبرغم التقارب الكبير مع ايران وظهور العديد من النزاعات مع دول خليجية كالسعودية الا ان هذالم يؤثر بشكل كبير على التوازن الذي تحاول السلطنة إقامته مع هذه الاطراف فقد حاولت عمان الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا خصوصاً في جانبها الامني واستفادت الولايات المتحدة من نظام العلاقات المعقدة لعمان في تحقيق الاختراق الكبير مفاوضات البرنامج النووي في تموز من العام ٢٠١٥[٦].

وكانت عمان قد اعلنت في ٢٧ تموز ٢٠١٥ رفضها المشاركة في القوة العربية المشتركة وذلك وفقاً للنظام الاساسي للقوات المسلحة ،والذي يحظر عليها ان تعمل خارج اطار مجلس التعاون الخليجي ولايمكن ان تتدخل السلطنة في هذه التجمعات مشددة في ذلك على العلاقات الجيدة مع ايران، ووصف "يوسف بن علوي" علاقات بلاده مع ايران بالجيدة وانها تتسم بالمصلحة المشتركة وان يستفيد منها جميع

---

٥)المصدر نفسه،ص٥.

٦)صلاح عبداللطيف ابرز سمات السياسة العمانية،موقع مصر العربية ،١٦ ايلول ٢٠١٥،ص٢.
http://www.masralarabia.com

الاطراف ،لا ان تكون المصلحة لطرف على حساب اخر، وحول رؤية عمان بشأن إيجاد حل سياسي في الأزمة اليمنية اكد "بن علوي" "ان اليمن بلد عربي وجار لنا وبالتالي نتمنى ان تحل هذه المشكلة سياسياً بالرغم من التدخل العسكري الحالي"[٧].

وعليه يمكن تسجيل النقاط الاساسية التي اكدت عليها السياسة الخارجية العمانية وهي كالاتي[٨].

١-الاخذ بالحداثة ولكن مع عدم اغفال الموروث التأريخي٢- البعد عن اقحام الذات في شؤون الآخرين وهو الامر الذي كانت منه عمان كثيراً ٣-خلق دوائر متقاطعة بين البعد المحلي وكل من البعدين الاقليمي العربي والدولي٤-اعتماد منهجية التخطيط وذلك باتقان الاوضاع المحيطة بالدولة ٥-الانحياز الى الحلول السلمية في التعامل مع كل المنازعات التي تكون هي طرفاً فيها او تكون في دائرة سكنها الاقليمي او الخليجي ٦- الواقعية والحياد٧- الالتزام الديني والعروبي ٨-اعتماد الحوار كوسيلة لاستخلاص الحقوق المشروعة ٩-انتهاج سياسة حسن الجوار ١٠-الوقوف الى جانب القضايا العربية والافريقية وقضايا الدول النامية.

ورغم ماتحدثنا عنه فيما يتعلق بسياسة عمان الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي والسياسة الاستقلالية التي اتبعتها ،نرى ان عمان كانت قد مستها رياح التغيير في احتجاجات العالم ٢٠١١ ،اذ ارتبطت هذه الاحتجاجات بمطالبات المحتجين بالمعيشة الكريمة وارتبطت ايضاً بالعدالةفيتوزيع الدخل ،كذلك تمثلت المطالب بايجاد فرص للعمل ورفع الاجور،فحتى ديسمبر من العام ٢٠١٠ كان يتقاضى اكثر من ٧٢% من العمانيين العاملين في القطاع الخاص اقلمن ٢٠٠ ريال شهرياً اي حوالي ٥٢٠ دولار امريكي وبلغت نسبة التضخم حوالي ٥،٦ %بينما لم تتجاوز نسبه الرواتب خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ لجميع الموظفين في القطاع العام اكثر من ٥،٣ % وكان عدد

---

[٥])سلطنة عمان لن تشارك في القوة العربية المشتركة وعلاقتنا مع ايران جيدة،موقع مصر العربية ،٢٧ تموز ٢٠١٥ http://www.masralarabia.com.p.1-2

[٥])محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي،الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية ،مجلة المنارة، عمان، المجلد١٣،العدد ٢٠٠٧،٤،ص٣٧٦ -٣٧٧ .

العمانيين الذين لايجدون فرص العمل في تزايد مستمر نوحدثت مظاهرتان هما المسيرة الخضراء الاولى في ١٧ يناير ٢٠١١،والمسيرة الخضراء الثانية في ١٨/فبراير ٢٠١١، والواضح ان الشرطة وافراد الامن لم يتدخلوا لمنع المتظاهرين وانما سارت المسيرتان بشكل تلقائي ،امااحتجاجات صحار في٢٦ شباط ٢٠١١ فشابها سوء تصرف مكتب القوى العمالة مع مجموعة من الشباب الباحثين عن فرص عمل ،والذين جاؤوا لمتابعة فرص توظيفهم ،وازداد سخط الشباب وغضب الشارع عند حدود مراسيم سلطانية تقضي بتعيين وزراء لايجدون قبولاً في الشارع العماني وقد تم استدعاء الامن في تلك الحادثة لتفريق الشباب مما ادى الى صدامات واستخدمت الشرطة الرصاص المطاطي في ٢٧ شباط ٢٠١١ والذين تجمعوا امام دوار "الكرة الارضية" والتي تمخض عنها وفاة مواطن ،واصبحت السلطنة تعيش في حاله عدم الاستقرار[٩].

وكانت مبادرة الاتحاد الخليجي طرحت للتعامل مع عوامل عدة تجمعت وشكلت تهديداً لامن الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الشأنين الخارجي الاقليمي ومن ابرز هذه العوامل المخاوف من تداعيات الربيع العربي على الشأن الداخلي في دول المجلسبعد تمددها في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والاحتجاجات في المملكة الاردنية الهاشمية والاضطرابات في مملكة البحرين وسلطنة عمان ،وعليه كانت سلطنة عمان مثالاً واضحاً على سرعه استجابة السلطان "قابوس بن سعيد" للمطالب الشعبية ومرد ذلك الى العلاقة الوثيقة التي تربط بين ولي الامر والشعب العماني[٦].

ان مايحسب لحكومة سلطنة عمان هو سرعة الاستجابة واستفادتها من الدروس السابقة سواء على المستوى المحلي او العربي ،اذ صدر اكثر من ٤٠ مرسوماً خلال اقل من شهر على بدء الاحتجاجات ،فعلى المستوى الاداري والسياسي تم اعادة تشكيل مجلس الوزراء بغياب١٢ وزيراً سابقاً عن التشكيلة الجديدة ومنح مجلس عمان والمكون من اعضاء من مجلس الشورى والدولة صلاحيات تشريعية رقابية اكبر

---

٥)عبيد بن سعيد الشقصي ،مسيرة الاصلاحات في سلطنة عمان مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة،٤ ديسمبر ٢٠١٣،ص٢-٣.

٦)د.عبدالله خليفة الشايجي ،مصدر سبق ذكره،ص ص ٧ ،١٠

،وتم الاعلان عن ٥٠ الف فرصة عمل للمواطنين ورفع الحد الادنى للاجور في القطاع الخاص لتصل الى ٣٢٥ ريال بعد ان كانت ٢٠٠ ريال فقط وانشاءهيئة مستقلة لحماية المستهلك، وتشكيل لجنة فنية من المختصين لوضع مشروع تعديل للنظام الاساسي للدولة بما يحقق حكم المادة الاولى من هذا المرسوم على ان ترفع خلال ٣٠ يوم من صدور المرسوم في ١٢/اذار ٢٠١١ ،ولم يشمل تعديل النظام الاساسي برمته بل اقتصر على الصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة لمجلس عمان ( ) .

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد وقفت الى جانب الحكومتين البحرينية والعمانية في اجراء الاصلاحات ، من خلال تعزيز اوجه التنسيق والتكامل ضمن المنظومة الخليجية ذاتها وخاصة في الاطارين الامني والدفاعي بعد احداث البحرين وعمان في ٢٠١١ ،حيث مثلت فرصة نادرة لدول المجلس لاظهار قدراتها العسكرية والمالية لنزع فتيل مسببات عدم الاستقرار التي قد تشهدها الدول الاعضاء وشهدت المدة توقيع الاتفاقية الامنية الخليجية وذلك لاقامه فضاء امني خليجي مشترك( ) .

في ضوء الطرح السابق نرى ان علاقة سلطنة عمان مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي هي دولة مؤسسة له ،اثبتت فاعليتها في نأي عمان عن الازمات والتزامها بالسياسات الثابتة والمبدأية التي اعتمدتها ،فمنذ تسلم السلطان "قابوس بن سعيد" للسلطنة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي والى يومنا هذا دأبت سياسته على مد جسور التفاهم والتعاون والصداقة مع دول الخليج بوجه خاص والعالم بوجه عام ،مع التزامه بعدم التدخل في شؤون دول الجوار واحترام علاقات حسن الجوار واعتماد الحوار الناجع لحل القضايا العالقة بين الدول الخليجية وارتكزت علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي على اسس من الفهم والتاريخ المشترك والاهداف السياسية والاقتصادية الاجتماعية والتي في مجملها جاءت لتحقيق المزيد من الترابط والتعاون والتكامل والدفع باتجاه تفعيل اجهزة المجلس وتطويرها لتحقيق قدر اكبر من التعاون

---

٦)عبيد بن سعيد الشقصبي،مصدر سبق ذكره،ص٣-٥ .

٦)د.سعودالتمامي،توسعه عضوية مجلس التعاون الخليجي :الخيارات والمحددات في مجموعه باحثين في كتاب مسيرة التعاون الخليجي:التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان ٢٠١٤،ص٤٧-٤٨.

والتوافق بين الدول الاعضاء ،ورغم التحديات الامنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم وبعد دخول داعش المتطرفة الى المنطقة ظلت سلطنة عمان بعيدة عن هذا الصراع و الطائفي وتعمل بشتى السبل لكي تبعد شعبها عن هذه المحرقة التي تحيق بالمنطقة وذلك لتمسكها بمبادئها وعدم التدخل فيما يقوض امنها القومي والداخلي .

الخاتمة

في ضوء ماتقدم نرى ان النظام السياسي لسلطنة عمان قد شهد تحولاً كبيراُ في طبيعة اختصاصات مؤسساته السياسية وكل ما يتصل بتطوير الحكم وارسائه على اسس راسخة طيلة العقود الاربعة الماضية .

لقد حكمت عائلة البو سعيد سلطنة عمان منذ القرن الثامن عشر، وبعد حقبة طويلة من النزاعات الداخلية والخارجية في منتصف القرن الماضي وثورة ظفار في العام ١٩٦٥ ،قام السلطان قابوس بن سعيد"بعمل انقلاباُ على والده "سعيد بن تيمور"،في العام ١٩٧٠ بعد موافقة البريطانيين على هذا التغيير.

لقد تم بناء الدولة الحديثة بالاعتماد على الفكر والاستراتيجية التي حملها السلطان "قابوس بن سعيد" ففي العام ١٩٧٠ كان قد اعلن بداية عهد جديد بعد ان كان يعيش رهن الاقامة الاجبارية منذ العام ١٩٦٤ التي فرضها عليه والده فقد كان هناك فارق في الرؤيا بين الاثنين فتفكير "قابوس" تميز باالحداثة واختلف عن تفكير والده الذي يوصف بالرجعية والانعزالية ورفضه لمظاهر التحديث، وعليه كان التغيير في تولي السلطان قابوس للسلطة وعمله على تأسيس مؤسسات سياسية تتميز بالحداثة وعمله على تثقيف الشعب العماني بمفاهيم جديدة كالمشاركة السياسية والمواطنة ، واثبت بالفعل جدارته وامتلاكه لرؤية حداثية وتتميز بالدينامكيةان السلطان قابوس عمل على بناء سلطنة عمان بالاستفادة من ريع النفط المكتشف حديثاً ،وتركز اهتمام السلطان على جعل العمانيين يعتمدون على الدولة كأفراد ومؤسسات بدلاً من العصبية ، وتمكن السلطان من بناء شرعيته الخاصة عن طريق بناء الدولة العمانية .

وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي كان الاصلاح السياسي في عمان قد بدأ ينحى منحى اكثر وضوحاً ،عندما أنشأ السلطان قابوس في العام ١٩٩١ ، مجلس الشورى الجديد ليحل محل المجلس الاستشاري للدولة القائم منذ العام ١٩٨١ ،وكان الهدف من انشاء هذا المجلس هو مراجعة القوانين وتقييم خطط الحكومة واستجواب الوزراء ومناقشة القضايا الاقتصادية الاجتماعية والتنموية وعين السلطان قابوس في العام ١٩٩٤ اول امرأتين في المجلس ،ومايحسب للسلطان "قابوس" دخول المرأة للمعترك السياسي ،كما صدر في السادس من السادس من تشرين الثاني ١٩٩٦ ، النظام الاساسي لسلطنة عمان وعد اول قانون دستوري لعمان والذي وصف بأهم وثيقة سياسية تضمن اقدام السلطان قابوس على منح رعاياه بعض الحقوق بدلاً من تقديم تنازلات متفاوض عليها وتضمن الركائز الاساسية لنظام الحكم والمبادئ الموجهة للسياسات والحقوق والواجبات العامة ومسوؤليات وسلطة رئيس الدولة والحكومة والقضاء .

ولكن بعد هذه السنين نلاحظ ان النظام رغم ماحققته من انجازات للشعب العماني الا ان هناك مظاهر سلبية رافقت التطور السياسي الذي شهدته ،فعمان اليوم تعيش حالة من التأزم السياسي والاجتماعي ظهرت بوادره في احتجاجات شباط ٢٠١١ ،فرغم مظاهر الحداثة التي ادخلها السلطان "قابوس بن سعيد" للحكم ومؤسسات الدولة ،ولكن لم ينتج عن ذلك ظهور دولة مدنية متفاهمه مع مجتمعها ،فقد قرر العمانيون كسر حاجز الخوف من السلطة والنزول للشارع للمطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية واصلاح البنية الدستورية ومؤسسات الدولة ورفع شكاوى ضد المتورطين في قضايا الفساد، وعلى اثر ذلك اصدر السلطان في غمرة الاحتجاجات مراسيم سلطانية تقضي بتأليف لجنة فنية لتعديل النظام الاساسي للدولة بما يمنح الصلاحيات التشريعية والرقابية ، وبين هذا الاجراء امكانية تعديل النظام الاساسي وقت الضرورة بمعنى انه قابل للتغيير وشملت التغييرات آلية الخلافة ومجلس عمان والمجالس البلدية واصلاح الجوانب التشريعية ومحاربة والفساد واستقلال القضاء ، ورغم هذه الاجراءات لامتصاص غضب الجماهير الا ان السلطات الحاكمة في سلطنة عمان تقوم بحملات متواصلة لاعتقال الناشطين بتهم التجاوز على الذات السلطانية والتهكم من الاصلاحات

الحكومية ،والحقيقة رغم الاصلاحات التي طالت مجلس الشورى الا اننا نرى لحد الان لايوجد فرق واضح عن المشهد السياسي لعام ٢٠١١ فهناك تجاهل واضح لمطالب الشعب بمحاسبة الفاسدين مع وجود رقابة مشددة وضغوطات على السلطة القضائية ، ويرافق هذا الموضوع مرض السلطان "قابوس "وسفره الى الخارج وغيابه لمدة طويلة عن ممارسة الحكم مع تدهور اسعار النفط وعجز النظام عن تنويع مصادر دخله كل هذه التحديات ستؤثر في تزايد المطالبات الشعبية مستقبلاً" وازدياد حالة التذمر والاحتقان وربما العودة الى نفس المسارات الاحتجاجية لعام ٢٠١١ في ظل استمرار السلطة بممارسة اللجوء الى القوة والتضييق على الحريات وانتهاكات مستمرة لحقوق الانسان ، وعليه يجب على الاسرة الحاكمة في سلطنة عمان تدارك الوضع والاعتراف بمطالب الجماهير المحتجة وحقها في العمل السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة في صياغة مستقبل البلاد والتوافق على آلية قانونية لتداول السلطة بعيداً عن النزاعات في حال وفاة السلطان والتأكيد على احترام قواعد العمل الديمقراطي من قبل السلطة من جهة والمعارضة من جهة اخرى .

ان الاصلاح ضروري جداً في سلطنة عمان داخلياً وانعكاسه خارجياً وعلى علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ،فهي دولة مهمة من دول المجلس ولطالما ادت دوراً محورياً في العديد من القضايا المهمة التي تمس امن الخليج العربي وخاصة في المفاوضات التي حدثت بين ايران ودول ٥+١ الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن والمانيا وما نتج عن ذلك من حل للقضية النووية الايرانية مع الغرب ونتج عنها مزايا جيدة لايران ، فضلاً عن ذلك لطالما اتخذت السلطنة مواقف مغايرة لدول الخليج انطلاقاً من استقلاليتها عن دول مجلس التعاون الخليجي واحتفظت بعلاقات طيبة مع ايران رغم الاستياء الخليجي وخاصة بعد رفضها الانضمام الى قوات التحالف الخليجي في حملتها العسكرية ضد اليمن ، وهذه المواقف وضحت اهمية عمان الاقليمية وقدرتها بالحفاظ على استقلال قراراها السياسي بمنأى عن مجلس التعاون الخليجي ، وعليه نرى ان للسلطان قابوس بن سعيد مزايا خاصة ربما قد لاتتوفر فيمن يليه بالقيادة

وعليه الاصلاح الداخلي ضروري جداً حتى تحافظ السلطنة على منعتها واستقلال قراراها الخارجي مستقبلاً.

الملخص

ان السلطان "قابوس بن سعيد" عمل على بناء سلطنة عمان بالاستفادة من ريع النفط المكتشف حديثاً، وعمل على نشر مفاهيم المشاركة السياسية والمواطنة والمجتمع المدني واسهام المرأة في العمل السياسي فضلاً عن التاكيد على التنمية والحداثة، ولكن بعد هذه السنين نلاحظ ان النظام رغم ماحققته من انجازات للشعب العماني الا ان هناك مظاهر سلبية رافقت التطور السياسي الذي شهدته ،فعمان اليوم تعيش حالة من التأزم السياسي والاجتماعي ظهرت بوادره في احتجاجات شباط ٢٠١١، فرغم مظاهر الحداثة التي ادخلها السلطان "قابوس بن سعيد" للحكم ومؤسسات الدولة ،ولكن لم ينتج عن ذلك ظهور دولة مدنية متفاهمة مع مجتمعها ،فقد قرر العمانيون كسر حاجز الخوف من السلطة والنزول للشارع للمطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية واصلاح البنية الدستورية ومؤسسات الدولة ورفع شكاوى ضد المتورطين في قضايا الفساد، وفيما يتعلق بعلاقة السلطنة بدول مجلس التعاون الخليجي نرى ان عمان اتبعت سياسة حيادية ومتوازنة قد يراها البعض متناقضة وبرغماتية لكنها منحت سلطنة عمان قدراً كبيراً من الاهمية وحرية الحركة والفاعلية على الصعيدين الخليجي والاقليمي مما جعلها حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا وعضواً مؤسساً في مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت ذاته شريكاً رئيساً لإيران مع عدم اهمال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع القوى الكبرى.

The Political System of the Sultanate of Oman and Its "Relationship with the Gulf Cooperation Council

Abstract

The Sultan Qaboos bin Saeed worked on building the Sultanate of Oman by taking advantage of the newly discovered oil revenues. He worked to spread the concepts of political participation, citizenship, civil society, women's contribution to political work as well as emphasis on development and modernity. The Omani people are witnessing a state of political and social crisis that emerged in the protests of February 2011, despite the manifestations of modernity introduced by the Sultan "Qaboos bin Said" to the government and state institutions, but did not result in the emergence of State .The Omanis decided to break the barrier of fear of power and go down to the street to demand better living conditions, reform the constitutional structure and state institutions and raise complaints against those involved in corruption cases. As for the Sultanate's relationship with the GCC countries, we believe that Oman has followed a neutral and balanced policy, Contradictory and pragmatic, but gave the Sultanate of Oman a great deal of importance and freedom of movement and effectiveness at the Gulf and regional levels, making it a close ally of the United States of America, Britain and a founding member of the Gulf Cooperation Council and at the same time Wicca as president of Iran without neglecting the economic and trade relations with the major powers.